١. تحديد معالم المشكلة الإقتصادية التي تواجه المجتمعات وتحليل الظواهر الإقتصادية.
٢. تحقيق الرفاه للفرد بتمكينه من إشباع حاجاته المادية وغير المادية وذلك:
   أ. بتحقيق أقصى قدر من الإنتاج.
   ب. توزيع الإنتاج توزيعاً عادلاً على أصحابه عوامل الإنتاج.
٣. التنبؤ بالأوضاع الإقتصادية مستقبلاً للعمل على مواجهتها ووضع الحلول الملائمة لما تأتي به من مشاكل.

التحليل الإقتصادي ومعالمه الأساسية:-

التحليل الإقتصادي هو المنهج العلمي للبحث الإقتصادي والأسلوب المنطقي للدراسة الإقتصادية، إذن فالتحليل الإقتصادي يعتبر الأسلوب العلمي الذي بواسطته نتمكن من تفسير العوامل المؤثرة في سلوك الظواهر الإقتصادية كما أنه هو الذي يمدنا بالأدوات المنطقية المختلفة التي يتم استخدامها في سبيل استخلاص النظريات الإقتصادية المختلفة.

وإذا كان هدف النظرية الإقتصادية هو اكتشاف القوانين الإقتصادية المتعلقة باستخدام الموارد الإقتصادية استخداماً يحقق أعلى درجة ممكنة من الرفاهية الإقتصادية فإن هدف التحليل الإقتصادي هو تقديم واكتشاف الأدوات المنطقية ووسائل البحث العلمي التي تمكننا من فهم طبيعة العلاقات القائمة بين مختلف الظواهر الإقتصادية.

فإذا قلنا إنّ النظرية الإقتصادية تمثل الخلاصة فإن التحليل الإقتصادي يمثل منهاج البحث وأسلوب الدراسة الإقتصادية. وكثيراً ما

يطلق اسم «النظرية الإقتصادية» ويكون المقصود به كلاً من النظريات الإقتصادية والتحليل الإقتصادي.

أنواع التحليل الإقتصادي:-

يمكننا القول بأنَّ هناك تصنيفات مختلفة لأنواع التحليل الإقتصادي درج عليها الإقتصاديون لدرجة أصبحت شائعة بينهم جميعاً، وتعتمد هذه التصنيفات على معايير مختلفة تتعلق بحجم الوحدة الإقتصادية التي يتناولها التحليل، ودرجة الشمول التي يريدها القائم بالتحليل، فمن حيث حجم الوحدة الإقتصادية ينقسم التحليل الإقتصادي إلى:

أ- التحليل (الفردي):-

ويقصد به تحليل السلوك الإقتصادي للوحدات أو المفردات التي تشكل بمجموعها النشاط الإقتصادي ككل، وتعني دراسة السلوك الإقتصادي للفرد بإعتباره مستهلكاً دون الإهتمام بالسلوك الإستهلاكي للمجتمع ككل. كما تعني دراسة وتحليل السلوك الخاص بالأفراد بإعتبارهم منتجين دون الإهتمام بالناتج القومي للمجتمع.

ب- التحليل الكلي:-

ويقصد به دراسة السلوك الإقتصادي للمجتمع ككل.

ويذكر بعض الإقتصاديين نوعاً ثالثاً من التحليل يتوسط هذين النوعين وهو ما يطلق عليه اسم «تحليل النشاط أو التحليل القطاعي. وهنا يتم تصنيف الوحدات المكونة للإقتصاد القومي إلى عدد محدود من الأنشطة والقطاعات مثل «الزراعة والصناعة والخدمات».

أما من حيث درجة الشمول فإننا نستطيع أن نميز بين نوعين مختلفين أيضاً من أنواع التحليل الإقتصادي وهما:

١. التحليل الجزئي: وهنا يكون الإهتمام منصباً على دراسة جانب واحد فقط من الظواهر الإقتصادية التي تؤثر في ظاهرة إقتصادية أخرى تكون قيد البحث والدراسة من قبل المحلل الإقتصادي مع الفرض بثبات الظواهر الأخرى على ما هي عليه وهذا رغبة من الباحث في التبسيط مثل دراسة العلاقة بين الطلب والثمن وبين الطلب والدخل فإنه لمعرفة تأثير الطلب بالثمن فقط لابد من افتراض ثبات الدخل وهكذا.

٢. التحليل العام أو الشامل: ويقوم هذا النوع من أنواع التحليل على فرض إمكانية دراسة الظواهر الإقتصادية في مجموعها دفعة واحدة، أو بتعبير أدق على إمكانية دراسة مجموعة من الظواهر المؤثرة في ظاهرة إقتصادية محددة مثل العلاقة بين الطلب من جهة والثمن والدخل معاً من جهة أخرى.

أساليب التحليل الإقتصادي:-

لقد بدأ التحليل المنظم للظواهر الإقتصادية بشكل وصفي فقط. إذ حسب هذا الأسلوب يكفي الإقتصادي أنْ يقوم بالتعبير كتابة عن العلاقات السلبية القائمة بين مختلف الظواهر الإقتصادية. ولكن تطور بعض العلوم الأخرى كالرياضيات والإحصاء أدى إلى تطور أدوات التحليل الإقتصادي نفسها أيضاً وذلك بإستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية لتحسين كفاءة ودقة التحليل الإقتصادي ولدراسة التحليل العلمي المستخدم في النظرية الإقتصادية بكافة أنواعه فإنّ الإقتصادي يستخدم طريقتين علميتين لتناول النظرية الإقتصادية.

أ. **الطريقة الاستقرائية**: فالاستقراء هو الوصول إلى أحكام عامة عن طريق تعميم أحكام خاصة. فالإقتصادي يبدأ بحقائق وعن طريق

والتاريخ والمصطلحات والمفاهيم الإقتصادية ووضعها في مكانها المناسب.

وعلى ذلك فإنه بإمكاننا الآن التمييز بين عدة أنواع من التحليل الإقتصادي تبعاً للأسلوب الذي يستخدمه الباحث في طريقة تحليله للظواهر وهي:

١. التحليل الوصفي: وينطوي هذا النوع من أنواع التحليل على وصف العلاقات القائمة بين مختلف الظواهر الإقتصادية كتابة بأسلوب اللفظ فقط. وهنا ينتهي المحلل إلى وصف العلاقة السببية التي يعتقد بصحتها دون إمكانية إيجاد تقدير كمي بسبب كثافة العلاقة المقصودة بالتحليل. وتبرز أهمية هذا الأسلوب في وصف الظواهر الإقتصادية والتي لا يمكننا التعبير عنها بشكل رقمي (كمي) أو على شكل علاقات كالتي نعرفها في الرياضيات.

٢. التحليل الرياضي: وهنا يتجه القائم بالتحليل إلى التعبير عن العلاقات السببية القائمة بين مختلف الظواهر على شكل معادلات (دوالً) رياضية وهذا الأُسلوب يمكننا من جميع الخصائص والمميزات التي ينطوي عليها علم الرياضيات ولكن ضمن مفاهيم إقتصادية محددة.
ولقد تقدم التحليل الرياضي كثيراً لدرجة أصبح فيها يشكل فرعاً مستقلاً بين فروع علم الإقتصاد المختلفة ويعرف باسم الإقتصاد الرياضي. ويرى بعض الإقتصاديين ضرورة ذلك؛ لأن علم الإقتصاد يهتم بالكميات.

٣. التحليل القياسي: وينصرف هذا النوع من أنواع التحليل الإقتصادي إلى الاستعانة بالأدوات الإحصائية بالإضافة إلى الطرق والأساليب الرياضية في التحليل الإقتصادي. ويتميز التحليل في هذه الحالة في

الفصل الثالث

الطلب والعرض

أولا: الطلب

تعريف الطلب:-

في كثير من الأحوال يرغب الفرد في اقتناء شيء معين لأنه يشبع رغبة عنده، ولكن قد يعجز الفرد الحصول على هذا الشيء لأنه لا توجد لديه الموارد الكافية للحصول على هذا الشيء. ورغبة الفرد في هذه الحالة لا تعتبر طلباً لأنه لا توجد لديه قوة شرائية تدعم هذه الرغبة. والرغبة في هذه الحالة لا تؤثر على الكميات المعروضة للبيع من هذا الشيء في السوق ولا على الثمن الذي تباع به، ولذلك فإنه يطلق على الرغبة في هذه الحالة بالطلب الغير فعلي.

أما إذا زامن تلك الرغبة لدى الفرد مقدرة شرائية أي بمعنى أنه كانت لديه موارد كافية يستطيع بمقتضاها الحصول على هذا الشيء فإن الرغبة في هذه الحالة لها تأثيراً معيناً على الكميات المعروضة للبيع وعلى الثمن الذي يباع به هذا الشيء. وبناءً على ذلك فإننا نستطيع أن نعرف الطلب بأنه الرغبة الأكيدة في الشراء التي تؤيدها وتعززها قوة شرائية فعلية للحصول على كمية من سلعة ما عند سعر معين، وخلال فترة زمنية محددة. وعليه يجب أن نميز بين الرغبة والطلب، لأن عدم التمييز يؤدي إلى حدوث أخطاء في تقدير الإحتياجات الفعلية في سوق سلعة معينة.